

No. 40096

**United States of America
and
Kuwait**

Agreement on investment guarantees between the Government of the United States of America and the Government of the State of Kuwait, 24 April 1989

Entry into force: *24 October 1989 by notification, in accordance with article 9*

Authentic texts: *Arabic and English*

Registration with the Secretariat of the United Nations: *United States of America, 24 March 2004*

**États-Unis d'Amérique
et
Koweït**

Accord relatif à la garantie des investissements entre le Gouvernement des États-Unis d'Amérique et le Gouvernement de l'État du Koweït, Koweït, 24 avril 1989

Entrée en vigueur : *24 octobre 1989 par notification, conformément à l'article 9*

Textes authentiques : *arabe et anglais*

Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies : *États-Unis d'Amérique, 24 mars 2004*

مسادة (٨)

تبقى هذه الاتفاقية سارية المفعول حتى انقضائه ستة أشهر من تاريخ استلام مذكرة تشير فيها إحدى الحكومتين الحكومية الأخرى بنيتها في عدم البقاء طرفاً في الاتفاقية وفي مثل هذه الحالة تبقى أحكام الاتفاقية بالنسبة للتغطية الصادرة أنسناً سريان الاتفاقية سافدة المفعول طيلة مدة هذه التغطية ، ولكن ، في أي حال ، ليس أكثر من عشرين سنة بعد انهاً الاتفاقية .

مسادة (٩)

تسبح هذه الاتفاقية سارية المفعول اعتباراً من تاريخ المذكورة التي تنظر فيها حكومة دولة الكويت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية باعتمام اجراءاتها الدستورية .

واشهاداً على ذلك قام الموقعان أدناه والمفوضان بذلك حب الأصول من قبل حكومتيهما بالتوقيع على هذه الاتفاقية .

حررت في الكويت من نسختين اصليتين في هذا اليوم ١٩ من رمضان ١٤٠٩ هـ الموافق ٢٤ ابريل ١٩٨٩ باللغتين العربية والإنجليزية وكل منها جدية متساوية .

من
حكومة
الولايات المتحدة الأمريكية
Wilson Walker Howell
لويسون شاشانيال هوول
سفير الولايات المتحدة الأمريكية
بدولة الكويت

من
حكومة
دولة الكويت
James M. Baker
جامس محمد الخرافسي
وزير المالية

ب - تشكل هيئة التحكيم لتسوية النزاعات وفقاً للفقرة (أ) من المادة (٢) وتعمل كما يلخصي به :

١ - تعيين كل حكومة مudge واحداً ، ويسمى هذه أن المحكمان بالاتفاق المشترك رشيا على أن يكون مواطناً من دولة ثالثة لها علاقات دبلوماسية مع الحكومتين ويتم تعيينه من قبل الحكومتين . يتم تعيين المحكمين خلال شهرين والرئيس خلال ثلاثة أشهر من تاريخ استلام طلب أي من الحكومتين للتحكيم . فإذا لم تتم التعيينات خلال الفترة الزمنية المذكورة ، فيجوز أي من الحكومتين ، في غياب أي اتفاق آخر ، أن تطلب من رئيس محكمة العدل الدولية إجراء التعيين أو التعيينات الازمة ، وتوافق كلتا الحكومتين على قبول مثل هذا التعيين أو هذه التعيينات . فإذا كان رئيس محكمة العدل الدولية أحد مواطني أي من الدولتين أو إذا وجد سبب يحول دون أدائهما للمهمة المذكورة يطلب من شاحب الرئيين القيام بإجراء التعيين أو التعيينات . فإذا كان شاحب الرئيس أيضاً أحد مواطني أي من الدولتين أو وجد سبب يحول دون أدائهما للمهمة المذكورة ، فيطلب من عضو محكمة العدل الدولية الذي يليه في الأقدمية ، والذي يجب ألا يكون أحد مواطني أي من الدولتين ، إجراء التعيين أو التعيينات .

٢ - تؤسّس هيئة التحكيم قراراًها على مبادئ وأحكام القانون الدولي العام الواجب التطبيق ، وتتخد هيئة التحكيم قراراًها بأغلبية الأصوات ، ويكون قراراًها نهائياً وملزماً .

٣ - تدفع كل من الحكومتين نفقات محكمها ونفقات تمثيلها في الإجراءات أمام هيئة التحكيم ، وتدفع نفقات الرئيس والتکاليف الأخرى بالتساوي من قبل الحكومتين ، ويجوز لهيئة التحكيم أن تتبني قواعد بخصوص التکاليف تتناسب مع ما ذكر آنفاً .

٤ - في كل المسائل الأخرى ، تحدد هيئة التحكيم الإجراءات الخاصة بها .

مسادة (٥)

تعامل المبالغ التي تكون بالعملة القانونية لدولة الكويت بما فيها الاعتمادات التي اكتسبها المصدر بموجب تلك التغطية معاملة من قبل حكومة دولة الكويت لا تقل أفالنية من حيث الاستعمال والتتحويل عن المعاملة التي تمنح لمثل هذه الأموال في حالة وجودها في أيدي الطرف المشمول بالتغطية . ويجوز تحويل تلك المبالغ والاعتمادات من قبل المصدر إلى أي شخص أو كيان ، ولدى تحويلها تصبح قابلة للاستعمال بحرية من قبل ذلك الشخص أو الكيان في إقليم دولة الكويت .

مسادة (٦)

إذا خولت حكومة دولة الكويت أو أي من وكيالاتها أو مؤسساتها بموجب قانون بأحد أرجاء تغطية لاستثمارات أي مستثمرين كويتيين في أي مشروع أو نشاط داخل الولايات المتحدة الأمريكية بموجب برنامج مماثل في جوهره لبرنامجه فمان الاستثمار الذي تشير إليه هذه الاتفاقية فان الحكومتين ، لرغبتهم في المعاملة بالمثل ، توافقان على تطبيق احكام مطابقة لأحكام هذه الاتفاقية فيما يتعلق بالاستثمارات الكويتية في الولايات المتحدة الأمريكية وذلك عند تبادل مذكرات بمبادرة من أي من الحكومتين وسن أي تشريع تنفيدي مطلوب بموجب قوانين دولة الكويت أو الولايات المتحدة الأمريكية .

مسادة (٧)

أ - يحل أي نزاع بين حكومة دولة الكويت وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بتفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية ، ما أمكن ذلك عن طريق المفاوضات بين الحكومتين وإذا لم تتوصل الحكومتان بانتها " ثلاثة أشهر من طلب المفاوضات إلى حل النزاع بالاتفاق ، فسيعرف النزاع بما في ذلك موضوع ما إذا كان النزاع ينطوي على مسألة تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية وفقاً لمبادرة أي من الحكومتين على هيئة تحكيم للتسوية وذلك طبقاً للمادة ٢ (ب) .

مسادة (٢)

أ - إذا قام المدمر بالدفع إلى أي طرف يتعذر بتفطية ، فإن حكومة دولة الكويت مع مراعاة أحكام المادة (٤) من هذه الاتفاقية ، توافق على تحويل أية عملة أو اعتمادات ، أو أصول أو استثمار إلى المدمر والتي من أجلها تم الدفع بموجب هذه التفطية ، وكذلك توافق على خلافة المدمر في حق أو ملكية أو مطالبة أو امتياز أو سب لدعوى موجود أو قد ينشأ بخصوصها .

ب - ليس للمدمر أن يدعي بأن له حقوقاً تزيد من تلك التي تكون للطرف المعيل بموجب التفطية وذلك فيما يتعلق بأية مصالح معالة أو متوازنة بمقتضى هذه المادة . ليس في هذه الاتفاقية ما يحد من حق حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في الادعاء بطالبة بمقتضى القانون الدولي بصفتها دولة ذات سيادة حق متميز عن أية حقوق قد تكون لها بصفتها مدر .

ج - إن إمدادات تفطية خارج دولة الكويت بخصوص مشروع أو نشاط في دولة الكويت لن يخضع المدمر لنظام عوائين دولة الكويت المطبقة على مؤسسات التأمين أو المؤسسات المالية .

مسادة (٤)

إلى الحد الذي تبطل فيه عوائين دولة الكويت أو تمنع جزئياً أو كلية اكتساب المدمر من الطرف المشمول باتفاقية أية مصلحة في أية ملكية فرضت إقليم دولة الكويت فإن حكومة دولة الكويت ستسمح لممثل هذا الطرف والمدمر بعمل ترتيبات مناسبة حيث تتحوال بمقتضاهما مثل هذه المعالج إلى كيان مسحوب له بمتطلبه مثل هذه المعالج بموجب عوائين دولة الكويت .

[ARABIC TEXT — TEXTE ARABE]

"بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ"

اتفاقية بشأن
ضمانات الاستثمار بين
حكومة الولايات المتحدة الأمريكية
وحكومة دولة الكويت

ان حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وحكومة دولة الكويت رغبة
منهما في تقوية التعاون الاقتصادي بين بلديهما ، وعلى وجه الخصوص في تشجيع
مشاركة المؤسسات الأمريكية الخاصة في مشاريع نقل التكنولوجيا الحديثة
والمتقدمة إلى دولة الكويت .

وادرأكما منها لأهمية ضمانات الاستثمار في تشجيع الاستثمارات ،
فقد اتفقنا على ما يلي :-

مسادة (١)

يشير مطلع "تفطية" كما هو مستخدم هنا إلى أي تأمين
للاستثمار أو إعادة تأمين الاستثمار أو ضمان للاستثمار يصدر بموجب هذه
الاتفاقية من قبل مؤسسة الاستثمار العامة لـ "البحار" أو "أوبيلك" ، أو
أية وكالة تختلفها في الولايات المتحدة الأمريكية أو أي كيان آخر أو مجموعة
من الكيانات ، وفقاً لترتيبات مع "أوبيلك" أو مع أية وكالة تختلفها ،
وجميعها تعتبر فيما يلي مشمولة في المطلع "المصدر" بحدود مطحتها كموم
، أو معيد للتأمين ، أو ضامن في أية تفطية سواه كطرف أو خلف في عقد يوفر
تفطية أو كوكيل لإدارة تفطية .

مسادة (٢)

ان الاجراءات الواردة في هذه الاتفاقية تنطبق فقط على التفطية
المتعلقة بمشاريع أو شاطئات مجلة لدى حكومة دولة الكويت أو التي توافق
عليها أو التفطية المتعلقة بمشاريع دخلت بشأنها حكومة دولة الكويت أو أية
وكالة أو إدارة سياسية فرعية لها ، في عقد يتضمن تزويد بخاشع أو خدمات
أو تقديم مطابقات بخصوص مثل هذا العقد .

[ENGLISH TEXT — TEXTE ANGLAIS]

AGREEMENT ON INVESTMENT GUARANTIES BETWEEN THE GOVERNMENT OF THE UNITED STATES OF AMERICA AND THE GOVERNMENT OF THE STATE OF KUWAIT

The Government of the United States of America and the Government of the State of Kuwait,

Desiring to strengthen economic co-operation between their countries, and in particular to promote the participation by U.S. private enterprises in projects bringing new and advanced technology to the State of Kuwait; and

Recognizing the importance of investment guaranties for the encouragement of investments;

Have agreed as follows:-

Article 1

As used herein, the term "coverage" shall refer to any investment insurance, reinsurance or guaranty which is issued in accordance with this Agreement by the Overseas Private Investment Corporation ("OPIC"), by any successor agency of the United States of America or by any other entity or group of entities, pursuant to arrangements with OPIC or any successor agency, all of whom are hereinafter deemed included in the term "Issuer" to the extent of their interest as insurer, reinsurer, or guarantor in any coverage, whether as a party or successor to a contract providing coverage or as an agent for the administration of coverage.

Article 2

The procedures set forth in this Agreement shall apply only with respect to coverage relating to projects or activities registered with or otherwise approved by the Government of the State of Kuwait or to coverage relating to projects with respect to which the Government of the State of Kuwait or any agency or political subdivision thereof, has entered into a contract involving the provision of goods or services, or invited tenders on such a contract.

Article 3

(A) If the Issuer makes payment to any party under coverage, the Government of the State of Kuwait shall, subject to the provisions of Article 4 hereof, recognize the transfer to the Issuer of any currency, credits, assets, or investment on account of which payment under such coverage is made as well as the succession of the Issuer to any right, title, claim, privilege, or cause of action existing, or which may arise, in connection therewith.

(B) The Issuer shall assert no greater rights than those of the transferring party under coverage with respect to any interests transferred or succeeded to under this Article. Noth-

ing in this Agreement shall limit the right of the Government of the United States of America to assert a claim under international law in its sovereign capacity, as distinct from any rights it may have as Issuer.

(C) The issuance of coverage outside of the State of Kuwait with respect to a project or activity in the State of Kuwait shall not subject the Issuer to regulation under the laws of the State of Kuwait applicable to insurance or financial organizations.

Article 4

To the extent that the laws of the State of Kuwait partially or wholly invalidate or prohibit the acquisition from a party under coverage of any interest in any property within the territory of the State of Kuwait by the Issuer, the Government of the State of Kuwait shall permit such party and the Issuer to make appropriate arrangements pursuant to which such interests are transferred to an entity permitted to own such interest under the laws of the State of Kuwait.

Article 5

Amounts in the lawful currency of the State of Kuwait, including credits thereof, acquired by the Issuer by virtue of such coverage shall be accorded treatment by the Government of the State of Kuwait no less favorable as to use and conversion than the treatment to which such funds would be entitled in the hands of the party under coverage. Such amounts and credits may be transferred by the Issuer to any person or entity and upon such transfer shall be freely available for use by such person or entity in the territory of the State of Kuwait.

Article 6

The two Governments, desiring reciprocity, agree that, in the event the Government of the State of Kuwait or any of its agencies or institutions are authorized under law to issue coverage for investments of any Kuwaiti investors in any project or activity within the United States of America under a program similar in substance to the investment guaranty program to which the Agreement relates, provisions equivalent to those of this Agreement shall apply with respect to Kuwaiti investments in the United States of America, upon an exchange of notes to be made at the initiative of either Government and enactment of any implementing legislation required under the laws of the State of Kuwait or the United States of America.

Article 7

(A) Any dispute between the Government of the United States of America and the Government of the State of Kuwait regarding the interpretation or the application of this Agreement shall be resolved, insofar as possible, through negotiations between the two governments. If at the end of three months following the request for negotiations the two Governments have not resolved the dispute by agreement, the dispute, including the ques-

tion of whether the dispute presents a question of interpretation or application of this Agreement, shall be submitted, at the initiative of either Government, to an Arbitral Tribunal for resolution in accordance with Article 7(B).

(B) The Arbitral Tribunal for resolution of disputes pursuant to Article 7(A) shall be established and function as follows:

(i) Each Government shall appoint one arbitrator; these two arbitrators shall designate a president by common agreement who shall be a citizen of a third state having diplomatic relations with both Governments and be appointed by the two Governments. The arbitrators shall be appointed within two months and the president within three months of the date of receipt of either Government's request for arbitration. If the appointments are not made within the foregoing time limits, either Government may, in the absence of any other agreement, request the President of the International Court of Justice to make the necessary appointment or appointments, and both Governments agree to accept such appointment or appointments. If the President of the International Court of Justice happens to be a national of either State or if he is otherwise prevented from discharging the said function, the Vice-President shall be invited to make the appointment or appointments. If the Vice-President also happens to be a national of either state, or is prevented from discharging the said function, the member of the International Court of Justice next in seniority who is not a national of either State shall be invited to make the appointment or appointments.

(ii) The Arbitral Tribunal shall base its decision on the applicable principles and rules of public international law. The Arbitral Tribunal shall decide by majority vote. Its decision shall be final and binding.

(iii) Each of the Governments shall pay the expense of its arbitrator and of its representation in the proceedings before the Arbitral Tribunal; the expenses of the president and the other costs shall be paid in equal parts by the two Governments. The Arbitral Tribunal may adopt regulations concerning the costs, consistent with the foregoing.

(iv) In all other matters, the Arbitral Tribunal shall regulate its own procedures.

Article 8

This Agreement shall continue in force until six months from the date of receipt of a note by which one Government informs the other of an intent no longer to be a party to the Agreement. In such event, the provisions of the Agreement with respect to coverage issued while the Agreement was in force shall remain in force for the duration of such coverage, but in no case longer than twenty years after the denunciation of the Agreement.

Article 9

This Agreement shall enter into force on the date of the note by which the Government of the State of Kuwait notifies the Government of the United States of America that its constitutional procedures have been fulfilled.'

In witness whereof, the undersigned, duly authorized thereto by their respective Governments have signed this Agreement.

Done at Kuwait in duplicate, on the 19th of Ramadhan 1409 H., corresponding to the 24th of April 1989, in the Arabic and English languages, both texts being equally authentic.

For the Government of United States of America :

WILSON NATHANIEL HOWELL
Ambassador of the United States of America in Kuwait

For the Government of the State of Kuwait :

JASSIM MOHAMED AL-KHARAFI
Minister of Finance

[TRANSLATION — TRADUCTION]

ACCORD RELATIF À LA GARANTIE DES INVESTISSEMENTS ENTRE LE
GOUVERNEMENT DES ÉTATS-UNIS D'AMÉRIQUE ET LE GOU-
VERNEMENT DE L'ÉTAT DU KOWEÏT

Le Gouvernement des États-Unis d'Amérique et le Gouvernement de l'État du Koweït,
Désireux de renforcer la coopération économique entre leurs pays et, en particulier,
d'encourager la participation d'entreprises privées des États-Unis à des projets intégrant des
techniques nouvelles et avancées dans l'État du Koweït;

Reconnaissant l'importance de la garantie des investissements pour l'encouragement
des investissements;

Sont convenus de ce qui suit :

Article premier

L'expression "assurance ou garantie" s'entend dans le présent Accord de toute assurance,
réassurance ou garantie relative à un investissement qui est émise conformément au
présent Accord par l'Overseas Private Investment Corporation ("OPIC"), par tout organisme
subrogé des États-Unis d'Amérique, ou tout autre personne morale ou groupe de per-
sonnes morales, conformément à des arrangements conclus entre l'OPIC ou tout organisme
subrogé, qui sont tous considérés ci-après comme des "assureurs", dans la mesure de leur
intérêt en tant qu'assureur, réassureur ou garant pour toute assurance ou garantie, que ce soit
en tant que partie ou partie subrogée à un contrat d'assurance ou de garantie ou en tant qu'or-
ganisme chargé de l'administration de ladite assurance ou garantie.

Article 2

Les dispositions du présent Accord s'appliquent uniquement aux assurances et aux ga-
ranties relatives à des projets ou activités enregistrés auprès du Gouvernement de l'État du
Koweït ou approuvés par lui, ou aux assurances et garanties relatives à des projets à l'égard
desquels le Gouvernement de l'État du Koweït ou tout organisme ou subdivision politique
de son gouvernement, envisage de passer ou a passé un contrat relatif à la fourniture de bi-
ens ou de services.

Article 3

a) Si l'organisme émetteur fait un paiement à un investisseur en vertu d'une assurance
ou d'une garantie, le Gouvernement de l'État du Koweït, sous réserve des dispositions de
l'article 4 ci-après, doit admettre la cession à l'organisme émetteur de toutes devises et de de-
tous crédits, avoirs ou investissements qui ont donné lieu à ce paiement en vertu de ladite
assurance ou garantie, et considérer l'organisme émetteur subrogé dans tous droits, titres,
créances, priviléges ou actions en justice existants ou pouvant en découler;

b) L'organisme émetteur ne revendique pas plus de droits que ceux dont jouit l'investisseur en ce qui concerne les droits transférés ou cédés en vertu du présent article. Aucune disposition du présent Accord ne peut être considérée comme limitant le droit du Gouvernement des États-Unis d'Amérique de faire valoir toute réclamation dans l'exercice de sa souveraineté, conformément au droit international, indépendamment des droits qu'il pourrait détenir en tant qu'organisme émetteur;

c) L'émission d'assurances ou de garanties à l'extérieur du territoire de l'État du Koweït en ce qui concerne des projets ou des activités réalisés dans l'État du Koweït n'a pas pour effet de soumettre l'organisme émetteur aux dispositions de la législation de l'État du Koweït applicable aux organismes d'assurance ou aux organismes financiers.

Article 4

Dans la mesure où la législation de l'État du Koweït invalide totalement ou en partie, ou interdit, l'acquisition par l'organisme émetteur de tous intérêts détenus par un investisseur couvert par une assurance ou une garantie sur toute propriété sise sur le territoire de l'État du Koweït, le Gouvernement de l'État du Koweït autorise ledit investisseur et l'organisme émetteur à faire le nécessaire pour que ces intérêts soient cédés à toute personne morale autorisée à les détenir en vertu de la législation de l'État du Koweït.

Article 5

Les montants en monnaie légale de l'État du Koweït, y compris les crédits en cette monnaie, acquis par l'organisme émetteur au titre de ladite assurance ou garantie, reçoivent, de la part du Gouvernement de l'État du Koweït un traitement qui n'est pas moins favorable, quant à leur utilisation et à leur conversion, que celui qui serait accordé auxdits fonds s'ils étaient détenus par l'investisseur couvert par l'assurance ou la garantie. Lesdits montants et crédits peuvent être cédés par l'organisme émetteur à toute personne physique ou morale et, à la suite de cette cession, sont à la libre disposition de ladite personne physique ou morale pour être utilisés sur le territoire de l'État du Koweït.

Article 6

Les deux gouvernements conviennent réciproquement que dans le cas où le Gouvernement de l'État du Koweït ou l'un de ses organismes ou institutions sont légalement autorisés à émettre une assurance ou une garantie pour les investissements de tout investisseur koweïtien dans des projets ou activités à l'intérieur des États-Unis d'Amérique en vertu d'un programme semblable en substance au programme de garantie des investissements auquel l'Accord fait référence, des dispositions équivalentes à celles du présent Accord s'appliquent en ce qui concerne les investissements koweïtiens aux États-Unis d'Amérique, sur simple échange de notes initié par l'un ou l'autre gouvernement et la promulgation de l'application de la législation nécessaire en vertu des lois de l'État du Koweït ou des États-Unis d'Amérique.